مجلة البحوث القانونية والاقتصادية | المجلد 06 / العـدد: 01 (2023)، ص 553-680

التنويع الاقتصادي في الجزائر كرهان لتعزيز الانفتاح التجاري: الطريق نحو السوق الإفريقية

Economic Diversification in Algeria as a bet to promote Trade Openness: the way to the African market

د محجوبي حمزة(*)، جامعة عمار ثليجي الأغواط، الجزائر، hm.mahdjoubi@lagh-univ.dz

د مزوزي فضيلة، جامعة عمار ثليجي الأغواط، الجزائر، fd.mazouzi@lagh-univ.dz

تاريخ الاستلام: 2022/02/22 تاريخ القبول للنشر: 2023/01/01

****

ملخص:

عالجت هذه الدراسة واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر وبشكل أدق تنويع الصادرات خلال الفترة 2000-2019 وكذا آفاق الانفتاح التجاري الجزائري على السوق الإفريقية عبر منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية.

و توصلت هذه الدراسة إلى أن قطاع الصادرات لا يزال يعاني من التبعية المطلقة للمحروقات، وبالرغم من كل الجهود التي بذلتها الجزائر لتنويع الانتاج و قطاع الصادرات إلا أن الاختلالات التي يعاني منها الاقتصاد الوطني حالت دون تحقيق ذلك الهدف، وأخيراً أوصت هذه الدراسة بضرورة إعادة تشكيل نموذج نمو اقتصادي مبني على تنويع القاعدة الإنتاجية ويتماشى ومتطلبات السوق الإفريقية، من أجل تعزيز الصادرات الجزائرية نحو هذه السوق.

الكلمات المفتاحية: التنويع الاقتصادي؛ قطاع المحروقات؛ الانفتاح التجاري ؛ إفريقيا.

تصنيف **JEL: Q49 ;F19 ;N17**

Abstract:

This study deals the reality of economic diversification in Algeria and, more precisely, diversification of exports during the period 2000-2019, as well as the prospects of Algerian trade openness to the African market through the African Continental Free Trade Area.

this study also found that the export sector still suffers from an absolute dependency on hydrocarbons, and despite all the efforts made by Algeria to diversify production and the export sector, the imbalances that the national economy suffers from have prevented the achievement of that goal. Finally, this study recommended the necessity of Reshaping

* المؤلف المرسل: محجوبي حمزة

an economic growth model based on diversifying the production base and in line with the requirements of the African market, in order to promote Algerian exports to this market.

Key words: **Economic Diversification; the Hydrocarbon Sector; Trade Openness; Africa.**

JEL Classification: N17 ; F19 ; Q49

مقدمة:

يعدّ قطاع الصادرات المرآة الحقيقية لكل اقتصاد، حيث يرتبط تنويع أي اقتصاد بمدى تنوع قطاع صادراته بالدرجة الأساسية، سواء بالنسبة للدول المتقدمة أو النامية، وخصوصاً الدول الريعيّة منها، وبدرجة أخص الدول المصدرة للنفط، هذا ويعتبر تنويع التجارة عنصراً هاماً يضمن إعادة هيكلة الاقتصاد، حيث يرى الكثيرون أن التنويع الاقتصادي يقود إلى رفع معدلات النمو الاقتصادي في عدة جوانب أهمها رفع معدل التبادل التجاري، ولما كانت التجارة الخارجية تعتمد على تصدير سلعة معينة، فإنّ انخفاض أسعارها سيؤدي إلى انخفاض أسعار الصادرات مقابل أسعار الواردات نتيجة للوزن المهم الذي تشغله تلك السلعة في ترجيح الأرقام القياسية لأسعار الصادرات مما يعني خسارة الدولة جراء تجارتها الخارجية.

وبالمقابل عندما تتنوع الصادرات فإن مخاطر انخفاض الرقم القياسي لأسعار الصادرات سوف تتوزع على عدد كبير من السلع والخدمات، مما يؤدي إلى تقليص الخسائر الناجمة عن تقلب أسعار السلع المصدرة، وبالتالي ارتفاع معدل التبادل التجاري، وقد بين العدد من الدراسات العلاقة الإيجابية بين تنوع الصادرات والنمو الاقتصادي (ممدوح، 2014، الصفحة 08). وإذا كان النفط يمثل السلعة الأولى والممول الرئيس لاقتصادات الدول المنتجة والمصدرة للنفط، فإن هذه الأخيرة أصبحت تواجه تهديداً حقيقياً في ظل الاعتماد على النفط والغاز كسلعة وحيدة موجهة للتصدير، الأمر الذي استوجب منها ضرورة البحث عن مصادر بديلة وانتهاج سياسات اقتصادية أكثر انفتاحاً وتنوعاً والاهتمام أكثر بالقطاعات الاقتصادية غير النفطية.

والجزائر على شاكلة نظيراتها من الدول التي تعتمد بشكل كبير على النفط سواء في صادراتها أو في تمويل ميزانيتها، وجدت نفسها عقب انهيار الأسعار العالمية للنفط منذ منتصف سنة 2014 ، وكذا الكساد الاقتصادي الذي خلفته الوضعية الاقتصادية والصحية الحالية، أمام حتمية تنويع اقتصادها بهدف التخلص من التبعية لقطاع المحروقات و خلق

اقتصاد منتج يعتمد على تنويع مصادر الدخل، عبر جهود اصلاحية تستهدف الاقتصاد الوطني من أجل تنويع الصادرات خارج المحروقات و تدعيم سياسات الانفتاح التجاري .

وعلى ضوء ما سبق يمكن طرح الإشكالية الرئيسة التالية:

ما مدى نجاح الجزائر في تنويع هيكل صادراتها؟ وكيف يمكن تعزيز سياسة التنويع الاقتصادي كاستراتيجية داعمة للانفتاح التجاري في الجزائر؟

المبحث الأول: الإطار العام للتنويع الاقتصادي

لقد تطور مفهوم التنويع الاقتصادي بتطور الفكر الاقتصادي وتغير طبيعة الأنظمة الاقتصادية السائدة، واحتل هذا المفهوم مكانة هامة في الاقتصاد الحديث بعد أن ادركت أغلب الدول أن الاعتماد على مصدر دخل وحيد سيجعل اقتصاداتها اكثر عرضة للصدمات الاقتصادية الخارجية، حيث سنتناول في هذا المبحث أهم الأطر المفاهيمية المتعلقة بالتنويع الاقتصادي.

المطلب الأول: مفهوم التنويع الاقتصادي

بالنظر لأهمية التنويع الاقتصادي تعددت المفاهيم المفسرة له ويمكننا إجمالها فيما يلي:

يعرف التنويع الاقتصادي في معناه البسيط بأنه "عدم وضع البيض في سلة واحدة" (منصور وبن عمر، 2018، الصفحة 76)، أي أنّ الاعتماد على مصدر دخل واحد يجعل اقتصاد البلد عرضة لمخاطر هذا المصدر.

كما يعرف التنويع الاقتصادي على أنه "توسيع للقاعدة الاقتصادية وإقامة ركائز اقتصاد حقيقي مكون من قاعدة إنتاجية ومالية وخدمية تسهم في إيجاد مصادر متعددة للدخل المستدام" (وزارة الاقتصاد والتخطيط، 2013، الصفحة 04).

يمكن تعريف التنويع الاقتصادي في معناه الضمني بأنّه إعادة هيكلة الاقتصاد وتحريره من خلال العمل على تعزيز نمو القطاع الخاص، وتقليص الدور القيادي للقطاع العام في اقتصاديات الدول (قايد، والسيد، 2013، الصفحة 03).

أما في معناه العام فيشير إلى تنويع مصادر الناتج المحلي الإجمالي، أو تنويع مصادر الإيرادات في الموازنة العامة أو تنويع الأسواق كالأسواق الداخلية أو أسواق الصادرات وفي الحقيقة التنويع يمكن أن يتضمن أيضا إحلال الواردات(مرزوك، 2013، الصفحة 08).

مما سبق نرى أن التنويع يعني بناء استراتيجية هادفة وسياسة تنموية تُعنى بإيجاد مصادر دخل متنوعة، من خلال تنويع القاعدة الإنتاجية وخلق أسواق داخلية وخارجية، ويتضمن

تشجيع الصادرات وحتى إحلال الواردات، وذلك من خلال تفعيل الدور القيادي والتنموي للقطاع العام وخلق بيئة أعمال مناسبة لتعزيز القطاع الخاص.

المطلب الثاني: أنواع التنويع الاقتصادي

هناك من يرى أن التنويع الاقتصادي نوعين: أفقي وعمودي إلاّ أن بعض الدراسات تضيف نوعين آخرين وهما: التنويع المالي والجغرافي، ويمكن توضيح ذلك فيما يلي:

- **التنويع الأفقي**: يعني خلق فرص جديدة لمنتجات جديدة كالتعدين والطاقة والزراعة (الخايفي، الصفحة 04)؛
- **التنويع العمودي** : هو توسيع نطاق المنتجات المصنعة في نفس القطاع؛
- **التنويع المالي**: هو أحد السياسات لإدارة المخاطر ويعني توزيع الأموال المستثمرة في محفظة استثمارية على أكثر من أداة استثمار وحيدة، كالأسهم والسندات وصناديق الاستثمار وحتى النقد والمعادن والسلع الأساسية (المعهد العربي للتخطيط، 2014، الصفحة 08)؛
- **التنويع الجغرافي**: هو ممارسة تنويع المحافظ الاستثمارية عبر مناطق جغرافية مختلفة من أجل تقليل المخاطر الكلية وتحسين العوائد(Sunshine Profits).

المطلب الثاني: محددات ومجالات التنويع الاقتصادي

الفرع الأول: محددات التنويع الاقتصادي

حسب مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، يمكن حصر هذه المحددات في خمسة متغيرات، من شأنها التأثير في مسألة التنويع الاقتصادي وهي:

- **العوامل المادية:** الاستثمار والنمو ورأس المال البشري؛
- **السياسات العامة:** السياسات التجارية والصناعية؛
- **متغيرات الاقتصاد الكلي:** أسعار الصرف والتضخم، والاختلالات الاقتصادية الكلية؛
- **المتغيرات المؤسسية**: الحكم والصراعات وبيئة الاستثمار؛
- **الوصول إلى الأسواق (درجة الانفتاح الاقتصادي):** إلغاء الحواجز الجمركية، وتطوير السوق المالية (KAMGA, 2008,p03).

الفرع الثاني: مجالات التنويع الاقتصادي

رغم تنوع الأنشطة الاقتصادية على مستوى اقتصاد أي بلد، إلاّ أن التنويع الاقتصادي يركّز عادة على تنويع القاعدة الإنتاجية وتنويع مجالات التجارة الخارجية.

1-تنويع القاعدة الإنتاجية: تعمد الدول الصناعية أو النامية جاهدة في سبيل تنويع القاعدة الإنتاجية الخاصة بها، وهو ما يشكل تحدّيا كبيرا لها في ظل توفر الرغبة والعوامل المادية لتحقيق ذلك، لذلك أصبح تحقيق درجة معقولة من التنويع يتطلب السعي بصورة كبيرة نحو تحويل الدول النامية إلى دول إنتاجية.

1-1-تنويع القاعدة الإنتاجية على المستوى الجزئي (على مستوى المؤسسة): يعرّف تنويع الإنتاج على أنه دخول المؤسسة في مجالات جديدة، دون التخلي عن خطها الأصل (إسماعيل، 1997، الصفحة 167).

1-2-تنويع القاعدة الإنتاجية على المستوى الكلي (الاقتصاد ككل): يحصل تنويع الإنتاج على مستوى الاقتصاد ككل عندما تتحقق حالة تناسب في المساهمة النسبية والضرورية للقطاعات الاقتصادية في توليد الناتج الوطني، وهذه القطاعات تشتمل على الزراعة الصناعة (الاستخراجية والتحويلية) والخدمات، وهنا يظهر بأن تنويع الإنتاج لا بد من أن يقوم بالإجمال إلى الميل بزيادة الوزن النسبي للصناعة في مجمل النشاط الاقتصادي، باعتباره محور التحولات الهيكلية في الاقتصاد، وذلك بالنظر إلى دوره كقطاع قيادي يضمن توسّعا وتشابكا متناميين لكافة النشاطات الاقتصادية، ويمكن تطوير مساهمة القطاع الصناعي في الاقتصاد الوطني وذلك بإتباع استراتيجية التصنيع بهدف إحلال الواردات واستراتيجية التصنيع على أساس تشجيع الصادرات(لبزة، وحاقة، 2017، الصفحة 06).

2- تنويع التجارة الخارجية: عندما نتكلم عن تنويع التجارة الخارجية فإننا نتكلم عن تنويع الواردات والصادرات معاً، حيث إنها تعدُ عاملا أساسيا ومهمّا في تحديد طبيعة اقتصاد البلد.

2-1-تنويع الواردات: من ناحية الواردات، فإن مناقشة التنويع التجاري يغض الطرف عن الواردات الذي سوف يغيب عن نصف القصة. فقد أدى تحرير التجارة أو تيسير التجارة إلى زيادة كبيرة في تنويع الواردات، حيث لا تستورد البلدان المزيد من نفس الصنف فقط ولكنها تستورد أيضًا المزيد من الأصناف الأخرى، لهذا فالتنويع في الواردات له انعكاسات مهمة على الرفاهية الإجمالية والإنتاجية والعمالة وعدم المساواة (Cadot, et al, 2011, p17).

2-2-تنويع الصادرات: يمكن أن يكون التوسع في التصدير إما من خلال المنتجات الجديدة و الأسواق الجديدة، أو من خلال المنتجات الحالية. ومن ثم يُفهم تنويع الصادرات على أنّه توسيع للصادرات بسبب المنتجات الجديدة أو الأسواق الجديدة، وهو هامش واسع النطاق ويتضمن

أيضا تصدير منتجات جديدة إلى الأسواق القائمة والمنتجات القديمة إلى أسواق جديدة ومنتجات جديدة إلى أسواق جديدة (V.Ofa, et al, 2012).

المبحث الثاني: تقييم أداء الاقتصاد الجزائري من حيث تنويع الصادرات

ترتبط التجارة الخارجية بشكل وثيق بمدى قوة الجهاز الانتاجي داخل الاقتصاد وضعفه بمعنى إنها انعكاس لقوة الاقتصاد وقدرته الانتاجية التنافسية، فكلما كان الاقتصاد قوياً ستكون آثار التجارة الخارجية إيجابية والعكس بالعكس، حيث سنحاول في هذا المبحث تقييم أداء الاقتصاد الجزائري من حيث تنويع الصادرات، ومن ثمة توضيح أهم الاختلالات التي يعاني منها الاقتصاد الجزائري.

المطلب الأول: قياس وتقييم مؤشر تنويع الصادرات في الجزائر

هناك العديد من المؤشرات الاحصائية التي تقيس التنويع الاقتصادي، وسنكتفي بتطبيق مؤشر هيرفندال هرشمان (**The Herfindahl Hirschman Index: HHI**) لقياس مدى تنويع الصادرات الجزائرية خلال الفترة 2000-2019.

الفرع الأول: مفهوم مؤشر هيرفندال هيرشمان

يعتمد مؤشر هيرفندال هيرشمان (HHI) على قياس تركيب وبنية المتغير ومدى تنوعه ويستخدم لقياس التنويع في تركيب ظاهرة ما، ولإبراز التغيرات الهيكلية التي طرأت على مكوناتها. ويطبق هذا المعامل بصورة واسعة لقياس التنوع الاقتصادي، وقد تم تصميم هذا المؤشر من أجل لقياس مقدار التركز في الصناعة أو في قطاع معين، كما تم استخدامه من قبل مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية لمعرفة مدى تنويع الصادرات، حيث يتم حساب هذا المؤشر وفق الصيغة التالية(قروف، 2020، الصفحة 242):

$$HHI = \frac{\sqrt{\sum_{i=1}^{N}\left(\frac{x_i}{X}\right)^2} - \sqrt{\frac{1}{N}}}{1 - \sqrt{\frac{1}{N}}}$$

حيث:

N: عدد القطاعات، xi: قيمة المتغير في النشاط i.

X: القيمة الإجمالية للمتغير في جميع النشاطات.

وتتراوح قيمة هذا المؤشر بين 0 و 1 صحيح ($0 \leq HHI \leq 1$)، فإذا كانت قيمة هذا المؤشر صفر يعني أن هناك تنوعاً في الاقتصادأي تساوي حصص النشاطات بعد نسبها إلى الناتج الكلي لجميع النشاطات، وإذا كانت قيمته واحد صحيح فإن مقدار التنويع يكون معدوماً وهي الحالة التي يكون فيها النشاط الاقتصادي في نشاط اقتصادي معين فقط، وبالتالي فإن القيم المرتفعة

لهذا المؤشر تعد انعكاساً لضعف الاقتصاد في توزيع نشاطاته بشكل متكافئ وبالتالي تركزها على نشاط واحد فقط.

الفرع الثاني: قياس مؤشر هيرفندال هيرشمان للصادرات الجزائرية

قمنا بحساب مؤشر هيرفندال هيرشمان خلال الفترة 2000-2019 وذلك لمعرفة مدى تنويع الصادرات الجزائرية، حيث تحصلنا على النتائج الموضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم 01: مؤشر هيرفندال هيرشمان للصادرات الجزائرية للفترة 2000-2019

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
مؤشر HHI	0,956	0,946	0,940	0,956	0,961	0,968	0,965	0,965	0,961	0,962
السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
مؤشر HHI	0,957	0,955	0,954	0,951	0,935	0,911	0,905	0,913	0,890	0,887

المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على معطيات الملحق رقم 01

تبيَن من خلال المعطيات الموضحة في الملحق رقم (01) أنه من بين القطاعات السبع المكونة لبنية الصادرات، هناك صادرات الطاقة والزيوت التي تمثل تقريبا ما بين 93% إلى 98% من إجمالي الصادرات الجزائرية، وهو ما يعكس بوضوح تخلف قطاع التصدير، ثم تأتي المنتجات النصف مصنعة بما يقارب 2% إلى 5% في أحسن الحالات، ثم تأتي تجهيزات صناعية ومواد خام ومواد غذائية والسلع الاستهلاكية بما نسبته 0,55% إلى 1,42 في أحسن الحالات.

أما بالنسبة لمؤشر (HHI) فقد شهد استقراراً نسبيا عند مستوى 0,9 كمتوسط خلال فترة الدراسة ويعزى ذلك إلى وجود تركز في الصادرات الجزائرية، وذلك بسبب هيمنة قطاع المحروقات (الطاقة والزيوت) على إجمالي الصادرات الجزائرية بنسبة بلغت 97% كمتوسط خلال الفترة 2000-2019 والشكل التالي يوضح ذلك:

الشكل رقم 01: هيكل الصادرات الجزائرية خلال الفترة 2000-2019 الوحدة: مليون $ أمريكي

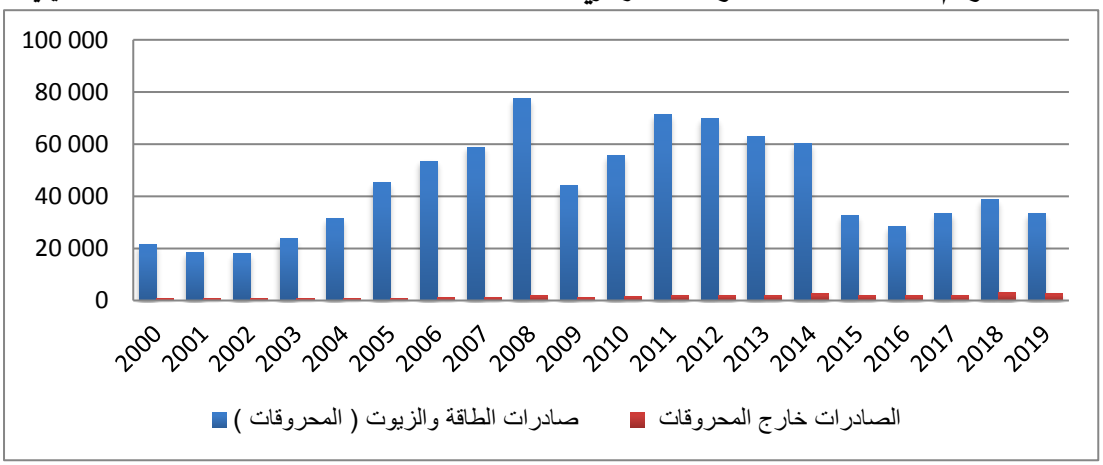

المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على معطيات الملحق رقم (01)

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ أن الصادرات الجزائرية ظلت مرتبطة بصفة شبه كلية بقطاع المحروقات، وهذا ما عكسته الاحصائيات الموضحة في الشكل أعلاه والتي كشفت هشاشة الاقتصاد الجزائري من حيث بنية وتركيبة صادراته، حيث شكلت نسبة الصادرات خارج المحروقات حوالي 03% فقط كمتوسط خلال الفترة 2000-2019، وتتضمّن في مجملها موادًا مشتقّة من المواد النفطية نفسها، كالزيوت المواد الكيمائية والأسمدة، وهذا ما يعزى إلى الضعف الهيكلي والقصور البنيوي في هيكل الاقتصاد الجزائري، في ظل سيطرة الاقتصاد الريعي على إجمالي الصادرات الجزائرية.

المطلب الثاني: الاختلالات التي يعاني منها الاقتصاد الجزائري

سنحاول من خلال هذا المطلب التطرق إلى أهم الاختلالات التي يعاني منها الاقتصاد الوطني، والتي حالت دون تمكينه من زيادة قدرته الانتاجية والتصديرية.

الفرع الأول: التقلبات الحادة في رصيد الميزان التجاري

يمكن توضح تطور وضعية الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة 2000-2019 من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم 02: تطور وضعية الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة 2010-2019

الوحدة: مليون $ أمريكي

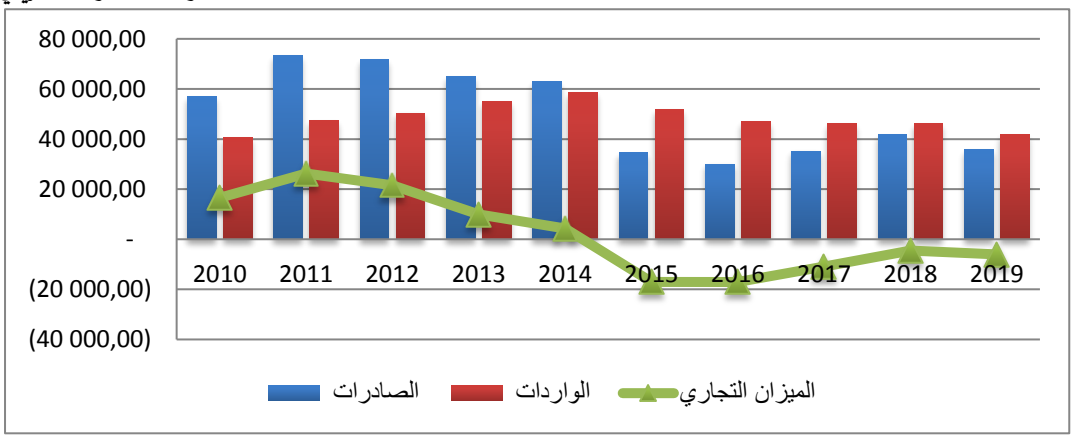

المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على: ج ج د ش، وزارة المالية

من خلال ملاحظة الإحصائيات الموضحة في الشكل أعلاه، يمكن تقسيم تطور وضعية الميزان التجاري في الجزائر إلى فترتين:

الفترة الأولى (2010-2013): حققت الجزائر خلال هذه الفترة فائضاً في رصيد الميزان التجاري، ويعني ذلك أن حجم الصادرات كان أكبر من حجم الواردات، وجاء ذلك كمحصلة للتحسن الكبير في الأسعار العالمية للنفط وارتفاع عائدات الجزائر من صادراتها من المحروقات، فعلى سبيل المثال بلغ احتياطي الصرف الأجنبي الجزائري حوالي 189 مليار دولار بنهاية سنة 2012 ما مكن الجزائر من تسديد التزاماتها الخارجية وتقوية مكانة عملتها في أسواق الصرف الدولية والمحافظة على قيمتها الشرائية، و بالرغم من تنامي حجم الواردات خلال هذه الفترة من 40 مليار دولار أمريكي سنة 2010 إلى 55 مليار دولار أمريكي سنة 2013 أي بنسبة زيادة تقدر ب 44,74%، إلا أن التوجه الايجابي للصادرات الجزائرية من النفط والغاز كان سببا في تحسن المؤشرات المالية، و انعكس ذلك على نسب تغطية الواردات بالصادرات التي بلغت 141% سنة 2010 و 118% سنة 2013.

الفترة الثانية (2014-2019): شهد النصف الثاني من سنة 2014 صدمة كبيرة في أسعار النفط العالمية، أفقدها نحو 45% من قيمتها، ولقد ألقى هذا الانهيار بظلاله على اقتصاد الجزائر وعلى عائداته من صادرات المحروقات، وانعكس ذلك سلباً على رصيد الميزان التجاري الذي سجل عجزاً طيلة الفترة 2015-2019، وقد بلغت قيمة العجز في الميزان التجاري سنة 2015 حوالي 17,03 مليار دولار، كما أدى تواصل انخفاض متوسط سعر النفط في سنة 2016 بنسبة- 15,2 % (45,01 دولار للبرميل الواحد) إلى تحقيق عجز قياسي في الميزان التجاري بلغ سنة 2016 حوالي 17,06 مليار دولار، ونتيجة لذلك استمر تآكل احتياطيات الصرف لينتقل من 178,94 مليار دولار سنة 2014 إلى 144,1 مليار دولار سنة 2015 ثم إلى 114,1 مليار دولار سنة 2016.

وقد أدى ارتفاع متوسط سعر النفط سنة 2017 بنسبة 20,2% بعد الانخفاض الحاد سنة 2015 و 2016، إلى تقلص العجز التجاري إلى 10,9 مليار دولار تقريبا سنة 2017 كنتيجة لارتفاع الصادرات و التراجع الطفيف في حجم الواردات، إلا أن احتياطات الصرف استمرت في التآكل لتصل نهاية سنة 2017 إلى 97,93 مليار دولار، وفي سنة 2018 تراجعت قيمة العجز في الميزان التجاري بنسبة 58,29%مقارنة بسنة 2017، حيث حقق الميزان التجاري عجزاً بحوالي 4,5 مليار دولار وبالرغم من التحسن الطفيف لأسعار النفط سنة 2018 وزيادة إيرادات الجزائر من المحروقات، إلا أن العجز في الميزان التجاري رغم انخفاضه بشكل كبير مقارنة بسنة 2017 ظل مرتفعا جدا وقد أدى ذلك إلى استمرار تآكل احتياطيات

الصـرف لتصـل نهاية 2018 إلى حوالي 79,9 مليار دولار في وضـعية تتميز بضـعف مسـتويات الاسـتثمار الأجنبي المباشـر وغياب التمويل الخارجي للاسـتثمارات المحلية، وتم تمويل هذا العجز بشكل شبه حصري عن طريق السحب من احتياطيات الصرف. وفي سنة 2019 أدى انخفاض أسـعار النفط العالمية بنسـبة 9,73 % تقريباً مقارنة بسـنة 2018 إلى ارتفاع قيمة العجز في الميزان التجاري الجزائري لسـنة 2019 إلى حوالي 6,1 مليار دولار أي بنسـبة انخفاض قدرت ب 34,74% مقارنة بسـنة 2018، وعموماً فإن تدهور رصـيد الميزان التجاري للجزائر خلال الفترة 2014-2019 يعكس ضـعف الأداء الاقتصـادي، الذي يميزه التبعية المطلقة لقطاع المحروقات، في ظل ضـعف تدفقات الاسـتثمار المنتج و ضـعف الوسـائل اللوجسـتية التي انعكست سلباً على تطوير قطاعات جزائرية خارج المحروقات وتوجهها نحو التصدير.

الفرع الثاني: تهديدات الاعتماد المطلق على قطاع المحروقات

إن اعتماد الجزائر على المحروقات كمصدر دخل أساسي ترتبط أسعاره بظروف الأسواق العالمية، أصبح يشكل تهديداً حقيقياً لاستقرار الاقتصاد الوطني وللأمن الطاقوي للبلاد خصوصاً في ظل النضوب التدريجي لهذا المورد وتراجع انتاجه وتنامي الاستهلاك المحلي للغاز الطبيعي سبب النمو السكاني المتزايد، حيث نلاحظ من خلال المعطيات الموضحة في الملحق رقم (02) أن احتياطيات الجزائر المؤكدة من النفط الخام بلغت سنة 2020 نحو 12.2 مليار برميل، بنسبة زيادة قدرها 0% مقارنة بسنة 2019 حسب التقرير الاحصائي السنوي لسنة 2020 الصادر عن منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)، أي أن الدولة لم تستطع زيادة حجم تلك الاحتياطيات المؤكدة، بسبب عدم أنشطة استكشاف جديدة وبالنسبة إلى استهلاك الطاقة في الجزائر فقد بلغ حوالي 1,2 مليون برميل مكافئ نفط برميل يوميًا سنة 2020، بانخفاض قدره 6,11 % مقارنة بسنة 2019، بسبب تأثيرات فيروس كورونا، ويتوقع أن تكون هذه النسبة قد ارتفعت سنة 2021 مع إعادة فتح الأنشطة الاقتصادية تدريجياً.

وبالرغم من أن البيانات الموضحة في الجدول أعلاه تشير إلى أن احتياطيات الجزائر المؤكدة من النفط تقدر بنحو 12,2 مليار برميل وحوالي 4500 مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي إلا أن هذه التقديرات غير متطابقة مع ما صـرحت به الحكومة الجزائرية، التي أعلنت – حسـب تصـريحات وزير الطاقة الجزائري- أن احتياطات الجزائر المؤكدة من النفط الخام بلغت سـنة 2020 ب1340 مليون طن أي ما يعادل 10 مليار برميل، والاحتياطات المؤكدة من الغاز الطبيعي، قدرت ب2368مليار متر مكعب، يضـاف إليها كذلك 260 مليون طن من

المكثفات (وكالة الأنباء الجزائرية)، ووفقاً لهذه المعطيات وبالنظر إلى تنامي حجم الإنتاج والاستهلاك المحلي، فإن الجزائر لن تستطيع أن تحافظ على قدرتها التصديرية من الطاقة لمدة طويلة ومن ثمة ستتحول إلى بلد مستورد للطاقة.

الفرع الثالث: محدودية الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة

بالرغم من الإجراءات المالية والضريبية المتعددة التي اعتمدتها السلطات العمومية من أجل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر باعتباره يعد أحد محركات النمو الاقتصادي، إلا أن حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ظل قاصراً ولم يرق إلى المستوى التنافسي المطلوب وإن وجد فإن الحصة الأكبر موجهة نحو الاستثمار في قطاع المحروقات، ويمكن توضيح تطور أرصدة وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (02): تطور أرصدة وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر

الوحدة: مليون $ أمريكي

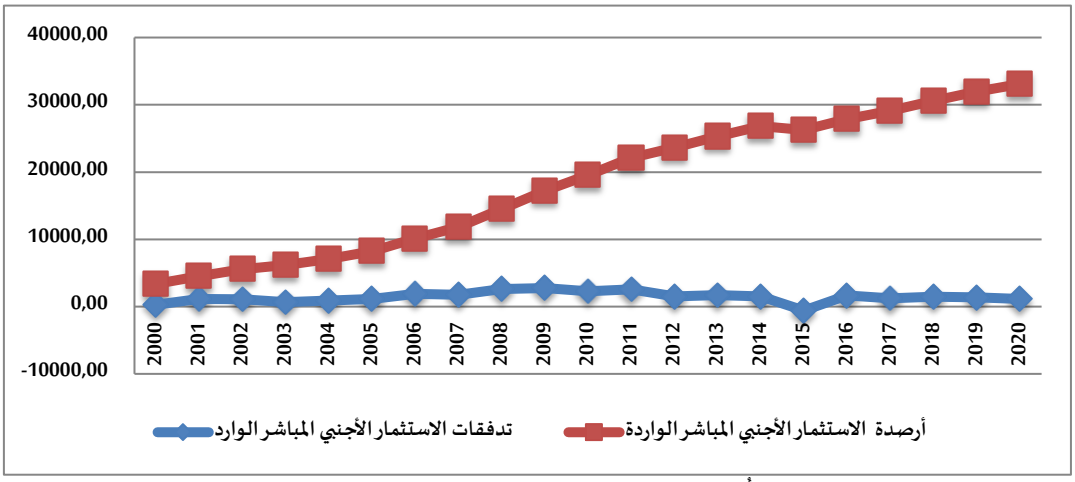

المصدر: من اعداد الباحثين اعتماداً على: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات: 2019، 2020، 2021

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر ظلت محدودة خلال الفترة 2000-2020 مقارنة مع حجم الاستثمارات الأجنبية الواردة إلى الدول العربية وباقي دول العالم، ففي سنة 2019 بلغت القيمة الاجمالية لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر حوالي 1382 مليون دولار، وهو ما يمثل 3,98% فقط من إجمالي الاستثمارات الأجنبية الواردة إلى الدول العربية التي قدرت ب 34,7 مليار دولار أمريكي والتي تمثل نسبة 2,25% فقط من الإجمالي العالمي للاستثمارات الأجنبية الواردة المقدرة ب 1,54 ترليون دولار أمريكي.

و بسبب تفشي فيروس كورونا المستجد، وإجراءات الغلق وتوقف أغلب الأنشطة الإنتاجية والخدمية في جميع انحاء العالم، شهد الاقتصاد العالمي أسوأ موجة ركود منذ عقد الثلاثينيات. حيث تسبب الفيروس بشكل مباشر في تدهور الأحوال المعيشية لمئات الملايين من سكان العالم، و انكمش الاقتصاد العالمي خلال العام 2020 بمعدل 3.3 %حسب تقديرات صندوق النقد الدولي الصادرة في أفريل 2021، مقارنة بمعدل نمو بلغ 8.2 % سنة 2019 (المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، 2020، ص06)، ونتيجة لذلك انخفضت تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في العالم إلى حدود 01 ترليون دولار بنسبة انخفاض قدرت ب 35% مقارنة بسنة 2019 بسبب إبطاء المشاريع الاستثمارية في جميع دول العالم؛ وبالنسبة للجزائر فقد بلغت القيمة الاجمالية لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة سنة 2020 حوالي 1125 مليون دولار، أي ما نسبته 2,78% من إجمالي الاستثمارات الأجنبية الواردة إلى الدول العربية و التي قدرت ب 40,5 مليار دولار أمريكي، وهذه الأخيرة تمثل نسبة 4,05% من الإجمالي العالمي للاستثمارات الأجنبية الواردة المقدرة ب 01 ترليون دولار أمريكي وفق ما ورد في تقرير الاستثمار العالمي لسنة 2021 الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد).

وبالرجوع إلى سنة 2019 يمكن تحديد مكامن القوة والضعف لأداء الاقتصاد الجزائري على صعيد جاذبيته للاستثمار الأجنبي المباشر، بالنسبة للمؤشرات الفرعية أو المكونات الرئيسة للمؤشر العام للجاذبية (ميزان الجاذبية)، حيث ترتبط جاذبية الدول للاستثمار الأجنبي وفق هذا المؤشر بثلاث مجموعات من المحددات، تتألف كل مجموعة من عدد من المؤشرات الفرعية التي تساهم في حصر العوامل الكلية والمؤسسية والمعايير المعتمدة من طرف المحرك والفاعل الرئيس في تدفق الاستثمار الأجنبي عند تقييمها لوضع الدولة المضيفة للاستثمار، وعليه يتكون مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار من 03 مجموعات رئيسة يندرج تحتها 11 مؤشراً فرعياً، تتفرع بدورها إلى 56 متغيراً كمياً، وذلك كمايلي:

- **المجموعة الأولى (مجموعة المتطلبات الأساسية):** تتكون هذه المجموعة من مؤشر الاستقرار في الاقتصاد الكلي، مؤشر الوساطة المالية والقدرات التمويلية، مؤشر البيئة المؤسسية ومؤشر بيئة أداء الأعمال؛

- **المجموعة الثانية (مجموعة العوامل الكامنة):** تتكون هذه المجموعة من مؤشر حجم السوق وسهولة الوصول إليه، مؤشر الموارد الطبيعية والبشرية، مؤشر عناصر التكلفة مؤشر الأداء اللوجستي ومؤشر الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات؛
- **المجموعة الثالثة (مجموعة العوامل الخارجية الايجابية):** تتكون هذه المجموعة من مؤشر اقتصاديات التكتل ومؤشر عوامل التميز والتقدم التكنولوجي.

ويمكن توضيح أداء الاقتصاد الجزائري في مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار سنة 2019 من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم 03: ترتيب الجزائر عالميا وفق المؤشرات الفرعية المكونة لمؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار 2019

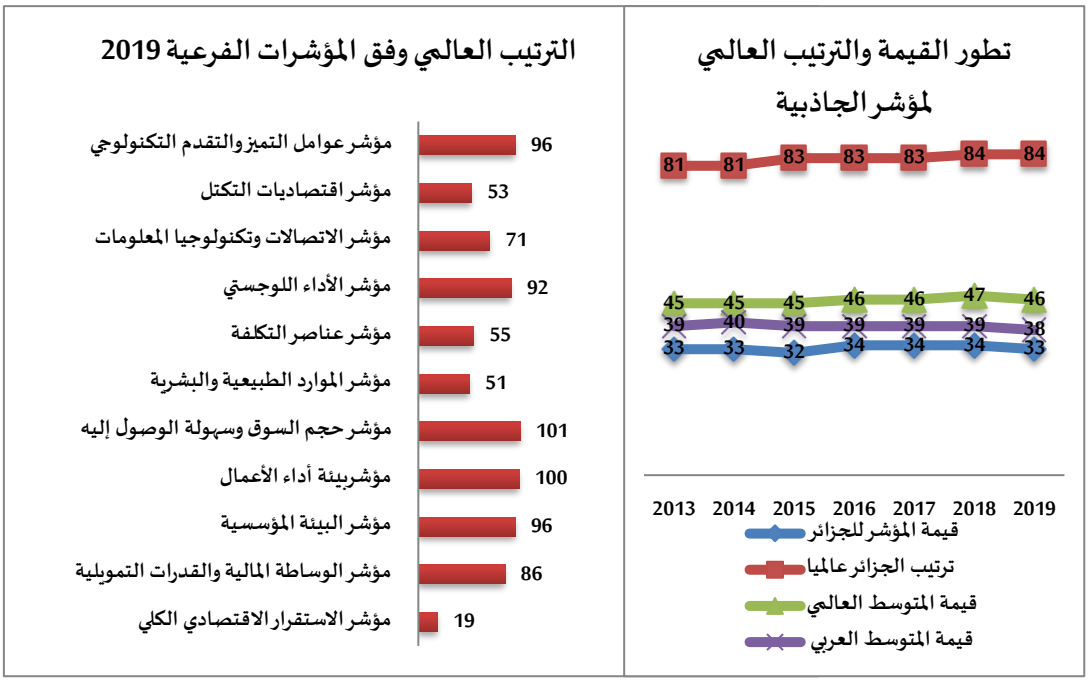

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، 2019، ص56.

وفقاً للمعطيات المبينة في الشكل أعلاه، فإن قدرة الجزائر على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر ظلت ضعيفة بالرغم من الجهود المبذولة لتحسين مناخ الاستثمار في الجزائر من خلال تحقيق مستوى مقبول من الاستقرار الاقتصادي والسياسي، إلا أن حجم الاستثمارات الأجنبية المسجلة في البلاد لم تكن عند مستوى التوقعات المأمولة، إذ لا يزال الاقتصاد الجزائري يفتقر إلى المقومات الجاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر، حيث حققت الجزائر 33نقطة في قيمة مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار سنة 2019، ويعد هذا المعدل أقل من المعدل العربي المقدر ب 38

نقطة والمعدل العالمي المقدر بـ46 نقطة، وعليه فقد سمحت قيمة المؤشر المحقق بحلول الجزائر في المرتبة 84عالميا، ويمكن ارجاع هذه المرتبة المتدنية إلى جملة من المشاكل لعل أهمها: القيود التشريعية المفروضة على الاستثمار الأجنبي المباشر مثل تكريس قاعدة 51/49 التي شوهت صورة الاقتصاد أمام المستثمرين الأجانب حق الشفعة، وكذا انخفاض أسعار النفط العالمية منذ منتصف سنة 2014 الذي أثر بشكل مباشر على حجم الاستثمارات في قطاع المحروقات.

الفرع الرابع: إشكالية الفساد في القطاع العام

لا توجد أرقام رسمية أو تقارير وطنية دقيقة تكشف حجم الفساد في الجزائر وتكاليفه على الاقتصاد، وتتباين الأرقام في حال صدورها بين الجهات الرقابية الرسمية بسبب ضعف الاحصائيات المؤسِسة لذلك، إلا أن مؤشر مدركات الفساد الصادر عن منظمة الشفافية الدولية كشف صورة قاتمة عن وضعية فساد القطاع العام في الجزائر.

يعتبر مؤشر مدركات الفساد المركب إحدى أهم الإصدارات البحثية لمنظمة الشفافية الدولية، وأبرز المؤشرات العالمية لانتشار الفساد في القطاع العام (الفساد الإداري والسياسي) تم إطلاقه سنة 1995 و يعطي لمحة سنوية عن الدرجة النسبية لانتشار الفساد في العالم من خلال مقياس محدد لمستويات الفساد في القطاع العام ل 180دولة (ابتداء منذ سنة 2017) يتراوح بين (0) الأكثر فسادا و(100) الأكثر نزاهة، ويمكن توضيح تطور ترتيب الجزائر عالمياً من حيث قيمة مؤشر مدركات الفساد خلال الفترة 2012-2020 في الجدول الموالي:

الجدول رقم02: تطور درجة وترتيب الجزائر عالميا من حيث مؤشر مدركات الفساد

السنة	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
درجة المؤشر	34	36	36	36	34	33	35	35	36
الترتيب العالمي	105	94	100	88	108	112	105	106	104

المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على: منظمة الشفافية الدولية، 2012-2020

تظهر البيانات الموضحة في الجدول أعلاه أن الجزائر لاتزال تواجه تهديدات الفساد الذي طال كافة مجالات القطاع العام وفشلت في إحداث تغيير ملموس في تحسين درجاتها حيث تم تصنيف الجزائر من بين الدول الأكثر فساداً و حصلت على مجموع درجات لم يتجاوز 100/36 في أحسن حالاتها خلال الفترة 2012-2020، وتعد الدرجات التي أحرزتها الجزائر خلال هذه الفترة دون متوسط الدرجات العالمي، ما يضعها كل سنة في المنطقة الحمراء حسب تصنيف منظمة الشفافية الدولية، وهو ما يعكس فشل السياسات المنتهجة

و إخفاق الجهود المبذولة من قبل السلطات في مكافحة الفساد، بالرغم من كل الاصلاحات المعتمدة في هذا المجال.

المبحث الثالث: حتمية التنويع الاقتصادي في الجزائر و آفاق الانفتاح التجاري

على ضوء التحليل السابق يمكن القول بأن مسألة تنويع الاقتصاد الجزائري أصبحت مسألة حتمية وملحة، لأن ذلك يعتبر السبيل الأمثل للخروج من التبعية المطلقة الحالية للنفط والغاز وتدعيم سياسات الانفتاح التجاري، حيث سنتناول في هذا المبحث واقع وآفاق الانفتاح التجاري في الجزائر، و تحديات التنويع الاقتصادي في الجزائر.

المطلب الأول: واقع وآفاق الانفتاح التجاري في الجزائر

سنعالج في هذا المطلب واقع المبادلات التجارية الجزائرية مع دول العالم، وكذا آفاق انضمام الجزائر لمنطقة التبادل الحر الإفريقية، بهدف التوجه أكثر نحو السوق الإفريقية .

الفرع الأول: واقع المبادلات التجارية مع أوروبا، آسيا والأمريكيتين

تمت أهم المبادلات التجارية للجزائر مع أوروبا خلال سنة 2019، حيث قدرت بـ 58,14% من الحجم الأصلي للمبادلات الجزائرية، وحسب المعطيات الإحصائية المصرح بها من قبل مديرية الدراسات والاستشراف للجمارك الجزائرية، فإن المبادلات التجارية بين الجزائر والدول الأوربية بلغت 45,21 مليار دولار خلال السنة الفارطة مقابل 51,96 مليار دولار سنة 2018 أي بانخفاض يقدر ب -13%. وبذلك بقيت بلدان أوروبا أهم شركاء الجزائر علما أنّ 63,69% من الصادرات الجزائرية و 53,40% من وارداتها تمت مع دول هذه المنطقة بما فيها الاتحاد الأوربي. وبالفعل بلغت صادرات الجزائر نحو البلدان الأوربية 22.81 مليار دولار مقابل 26.55 مليار دولار، مسجلة بذلك انخفاضا بـ -14,08%. من جهتها استوردت الجزائر من بلدان أوروبا ما قيمته 22,39 مليار دولار مقابل قرابة 25,41 مليار دولار، أي ما يمثل انخفاضا بـ -11,87% وبقيت كل من فرنسا وإيطاليا وإسبانيا وبريطانيا من الشركاء الأساسيين للجزائر في أوروبا. كما احتلت بلدان آسيا المرتبة الثانية من حيث حجم المبادلات التجارية للجزائر خلال نفس السنة بحصة قدرها 23,92% من القيمة الإجمالية لتبلغ 18,60 مليار دولار مقابل 19,60 مليار دولار سنة 2018، مسجلة بذلك تراجعا طفيفا بـ -2,44% وأقدمت الدول الآسيوية على شراء المنتجات الجزائرية بقيمة 6,42 مليار دولار مقابل 5,77 مليار دولار في نفس فترة المقارنة مسجلة بذلك ارتفاع قدره 11,28%، وسجلت واردات الجزائر من آسيا تراجعا بنسبة 8,40%

لتبلغ قيمة 12,17 مليار دولار مقابل 13,29% سنة 2018، وحسب معطيات الجمارك الجزائرية فإن الصين والهند والسعودية وكوريا تعد من أهم شركاء الجزائر في منطقة آسيا، ومن جهة أخرى أفادت معطيات الجمارك الجزائرية أن المبادلات التجارية بين الجزائر وبلدان العالم الأخرى (أمريكا، إفريقيا، استراليا) لا تزال تسجل مستويات متدنية واحتلت دول القارتين الأمريكيتين المرتبة الثالثة من حيث القيمة الإجمالية للمبادلات التجارية للجزائر لتبلغ 9,52 مليار دولار سنة 2019، مقابل 12.95 مليار دولار سنة 2018 أي بانخفاض قدره 26,48% (ج ج د ش، وزارة التجارة وترقية الصادرات).

الفرع الثاني: واقع المبادلات التجارية مع أوقيانوسيا

ومن جهة أخرى عرفت التبادلات التجارية بين الجزائر ومنطقة أوقيانوسيا انتعاشا ملحوظا بنسبة 33,28%، حيث ارتفعت من 691 مليون دولار سنة 2018 إلى 920,94 مليون دولار خلال سنة 2019، وقد بلغت صادرات الجزائر نحو منطقة أوقيانوسيا ما قيمته 531,20 مليون دولار سنة 2019 مقابل 248,61 مليون دولار سنة 2018، أي بارتفاع قدره 113,67%، واستوردت من ذات المنطقة ما قيمته 389,73 مليون دولار سنة 2019 مقابل 442,39 مليون دولار سنة 2018، أي بانخفاض بلغت نسبته 11,90% وتتمثل أهم البلدان الشريكة بمنطقة أوقيانوسيا في استراليا ونيوزيلاندا. وبشكل عام فإنّ أهم خمس زبائن الجزائر خلال سنة 2019 هي: فرنسا، إيطاليا، اسبانيا، الو م أ، وبريطانيا وتركيا، أما أهم مموني الجزائر هي: الصين، فرنسا، إسبانيا، ألمانيا، وتركيا. وبلغت قيمة صادرات الجزائر سنة 2019 قرابة 35,82 مليار دولار، أي بتراجع قدره: 14,29%، في حين بلغت وارداتها 41,93 مليار دولار، أي بتراجع قدره 9,49% (نفس المرجع السابق).

الفرع الثالث: واقع المبادلات التجارية مع إفريقيا

ظلت المبادلات التجارية للجزائر مع الدول الإفريقية ضعيفة جداً على الرغم من التحسن الطفيف الذي سجلته، حيث عرفت تحسنا طفيفا بـ 1,55% في سنة 2019 مقارنة بسنة 2018. وقد بلغ مجموع المبادلات 3,51 مليار دولار مقابل 3,46 مليار دولار وقد قامت الدول الإفريقية منها دول اتحاد المغرب العربي بشراء المنتجات الجزائرية بمبلغ 2,17 مليار دولار سنة 2019 مقابل حوالي 2,18 مليار دولار سنة 2018، بانخفاض قدره 0,56%، وكانت الجزائر قد استوردت من هذه المنطقة ما قيمته 1,34 مليار دولار سنة 2019 مقابل 1,27 مليار دولار سنة

2018، أي بارتفاع بلغ 5,16%. وقد شكلت كل من مصر وتونس والمغرب أهم شركاء الجزائر خلال هذه الفترة (نفس المرجع السابق)

الفرع الرابع: منطقة التجارة الحرة وآفاق تعزيز المبادلات التجارية مع الدول الإفريقية

تعتبر فكرة منطقة التجارة الحرة في إفريقيا وليدة الاتحاد الإفريقي، حيث بدأ التخطيط لأول اتفاقية جدية سنة 2013، بالإضافة إلى المفاوضات التي انعقدت سنة2015 بجوهانسبرغ ثم عقد منتدى التفاوض الأول في فيفري 2016، تلته ثمانية اجتماعات أخرى وفي مارس 2018 وافق وزراء التجارة في الاتحاد الإفريقي على المشروع، واستمرت المفاوضات في 2018 الخاصة بمناقشة سياسات الاستثمار والمنافسة وحقوق الملكية الفكرية، إلى أن توجت هذه الجهود بتوقيع اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية **(ZLECAF)** من طرف 49 دولة عضو في الاتحاد الإفريقي في العاصمة الرواندية كيغالي بتاريخ 21 مارس 2018، و دخلت حيز التنفيذ بتاريخ 30 ماي 2019 (الحيدوسي، 2021، ص ص 192، 193). حيث تستهدف منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية حوالي 1,3 مليار شخص في تكتل اقتصادي حجمه 3,4 تريليون دولار، وذلك من أجل تعزيز التجارة ما بين البلدان الإفريقية والنمو الاقتصادي والتنمية الصناعية وتحسين سبل معيشة مواطني الدول الأعضاء، وبمقتضى هذه الاتفاقية سيتم الإلغاء التدريجي للرسوم الجمركية للتجارة بين البلدان الإفريقية بنسبة 90% من بنود التعريفات الجمركية على فترة تمتد إلى 05 سنوات للدول النامية و10% للدول الأقل نمواً وذلك من أجل: (منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية ، 2019، الصفحة 03)

- ❖ تسهيل حركة السلع عبر الحدود و تحرير التجارة بين الدول الإفريقية؛
- ❖ عبور سلس من طرف متعاملي النقل، ورفع القيود الجمركية بين الدول المتبادلة ضمان انسيابية التجارة بينهما؛
- ❖ تعزيز التجارة عبر الحدود التي يقوم بها كل من النساء والشباب والمصدرون والمستوردون ومن ثمة الزيادة في التجارة ما بين البلدان الإفريقية.

وفي هذا الإطار شرعت الجزائر بشكل رسمي في إجراءات المصادقة على هذه الاتفاقية القارية وذلك بتاريخ 28 فيفري 2020، حيث تمت مصادقة البرلمان الجزائري في 24 سبتمبر2020 على مشروع القانون المؤسس لمنطقة التجارة الحرة، وأصدرت في 29 ديسمبر 2020 قانوناً متعلقا بالتصديق على الاتفاقية المنشئة لهذه المنطقة الحرة (ج ج د ش، وزارة الشؤون الخارجية)، ويعتبر انضمام الجزائر إلى منطقة التجارة الحرة الإفريقية خياراً

استراتيجياً مهماً، وفرصة واعدة من أجل زيادة انتاجها وتنويع صادراتها وتحقيق هدف تقليص التبعية لقطاع المحروقات، ومن أجل تحقيق ذلك سعت الجزائر إلى رفع حجم التبادل التجاري مع الدول الإفريقية، وأطلقت خططاً من أجل تحقيق ذلك، عبر طرق برية صحراوية تربطها بدولتي مالي والنيجر، وفتح معبر حدودي بري مع موريتانيا (مصطفى بن بولعيد- PK75) لتصدير المنتجات الجزائرية إلى دول غربي إفريقيا وكذا إعادة فتح المعبر الحدودي مع ليبيا (الدبداب-غدامس)، حيث تتطلع الجزائر -باعتبارها بوابة إفريقيا - إلى زيادة تدفق صادراتها ونفوذها إلى السوق الإفريقية، في إطار سعيها لتنويع شركائها الاقتصاديين والبحث عن سوق جديد لصادراتها خارج المحروقات، خصوصاً وإن نسبة المبادلات التجارية مع الدول الإفريقية لم تتجاوز 5% من حجم التجارة الجزائرية الخارجية سنة 2020. وفي ظل هذه النسبة المتدنية تسعى الجزائر جاهدة للتموقع من جديد في إفريقيا التي تحولت في الفترة الأخيرة إلى منطقة للتنافس الدولي بين قوى عالمية كبرى، وتزامن اهتمام الجزائر بالقارة الإفريقية مع إصرارها على مراجعة اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي بما يضمن مصالحها التجارية (خريس).

وبقدر ما يكتسي هذا التحول نحو المنطقة الإفريقية أهمية كبيرة للتجارة الخارجية، وبقدر المكانة التي تمتلكها الجزائر بحكم موقعها الجغرافي الاستراتيجي وقدراتها المتنوعة وثرواتها الطبيعية والبشرية الهائلة، إلا أنها لم تحضر نفسها بشكل جيد، ولم تهيئ مؤسساتها واقتصادها للمنافسة على التصدير، فلا يزال أمامها تحديات كبيرة خاصة فيما يتعلق بقابلية المنتجات المحلية للتنافس، بسبب اعتمادها الكبير على المواد الأولية أو قطع الغيار المستوردة مما يجعل تكلفتها غير متحكم فيها، وبالتالي صعوبة أن تكون صادراتها تنافسية، إضافة إلى أن الاختلالات البنيوية للنسيج الاقتصادي، وعدم استقرار التشريعات والقواعد التي تنظّم الاستثمار كان لها تأثير مباشر في إضعاف جاذبية البلد الاستثمارية.

وعليه فقد بات من الضروري مصاحبة خطوة انضمام الجزائر إلى منطقة التجارة الحرة الإفريقية بإرادة سياسية حقيقية، تفضي إلى وضع مقاربة اقتصادية جديدة ترمي إلى تنويع القاعدة الاقتصادية، عبر دعم القطاعات الإنتاجية خارج المحروقات و إطلاق سياسات جديدة لتطوير الاستثمار خارج المحروقات، وتحرير المبادرات وتسهيل الإجراءات الإدارية مع تنويع وتكثيف الإنتاج الصناعي والزراعي والخدمات القابلة للتصدير، إضافة إلى تطوير البنية

التحتية من أجل كسب معركة التنافسية، و تحرير القطاع البنكي الجزائري والعمل على إنشاء فروع للبنوك الجزائرية في الدول الإفريقية .(الحيدوسي، مرجع سبق ذكره، ص ص 196، 197).

المطلب الثاني: تحديات التنويع الاقتصادي في الجزائر

في ظل العجز الدائم لميزان المدفوعات الجزائري وخاصة عجز الميزان التجاري، واعتماد الاقتصاد الوطني على قطاع المحروقات بشكل مفرط، وما يحمله هذا الأخير من تقلبات مستقبلية في أسعاره، ومن أجل تعزيز اندماج الجزائر في السوق الإفريقية الواعدة من أجل اكتساب حصة سوقية أكبر، أصبح لزاماً على صناع القرار صياغة رؤية شاملة موجهة نحو تنمية القدرات الإنتاجية للبلاد، تعالج أوجه الضعف التي يعاني منها الاقتصاد الوطني، وتراعي الظروف السياسية والاجتماعية والخصائص الهيكلية على الصعيد المحلي، و ذلك بإجراء تحليل لنقاط القوة والضعف والفرص والتحديات للاقتصاد الوطني في ظل المستجدات الاقتصادية التي فرضتها جائحة كوفيد-19، من أجل تحديد مجالات التحسين المطلوبة وتفادي التهديدات المتوقعة ثم وضع الآليات اللازمة لبناء و تنفيذ هذه الرؤية وفق خطة زمنية محددة كخطوة موالية، بهدف تعزيز الاقتصاد الحقيقي والتخفيف من التبعية المطلقة لقطاع المحروقات، والمضي قدماً نحو طريق التنمية الاقتصادية المستدامة، وفيما يلي سنوضح أهم تلك الآليات.

الفرع الأول: تعزيز الشراكة بين القطاع العام و القطاع الخاص المحلي

لا يزال جزء كبير من نشاط القطاع الخاص في الجزائر مرتبط بشكل كبير بسياسات الإنفاق العام المموّلة بدورها من خلال عائدات النفط والغاز، و نتيجة لذلك بقيت مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلّي الإجمالي منخفضة مقارنة بمساهمة القطاع العام، وعليه فإن تعزيز الشراكة بين القطاع العام والخاص في إطار الانفتاح الاقتصادي والتجاري الذي تسعى إليه الجزائر مرهون بتوفير بيئة تشريعية آمنة متكاملة ومتوازنة، فضلاً عن تحسين المناخ الاقتصادي والاستثماري، وذلك من خلال اعتماد قانون خاص بنظم دور القطاع الخاص الأمر الذي من شأنه أن يسمح بمزيد من المرونة في الجهاز الانتاجي، وهذا لا يعني استفادة القطاع الخاص على حساب القطاع العام، أو تخلي الدولة عن قطاعات استراتيجية بل يكون ذلك في إطار الشراكة، وهو ما يتيح الاستفادة المثلى من الموارد والبنية التحتية للحصول على أداء اقتصادي أفضل من خلال زيادة الكفاءة والفعالية والنجاعة لتحقيق النتائج المتوخاة (بن الشيخ، 2017، الصفحة 597).

وعليه فإن مسألة تفعيل دور القطاع الخاص في الجزائر وجعله شريكاً اساسياً ومهماً للقطاع العام مسألة جد هامة، لما يترتب عنها من آثار إيجابية في عملية تعديل الهيكل الاقتصادية وتنويع القاعدة الانتاجية، حيث تشير تجارب الكثير من الدول المتقدّمة إلى أن مشاركة القطاع الخاص في الهيكل الاقتصادي مهم جدّاً في زيادة النشاط الإنتاجي والاستثماري وتخفيض نسبة البطالة، ومن ثم تحقيق مستويات مرتفعة في الدخل الوطني من خلال المشاركة الفعالة في المشاريع التي تمثّل قيمة مضافة للاقتصاد الوطني، والتي لها القدرة على المنافسة في الأسواق المحلية والعالمية، وذلك مرتبط بفتح المنافسة ومنع الاحتكار مع قيام الدولة بتوفير جميع الضوابط التشريعية والتنظيمية الخاصة بعمليات المنافسة وتدعم زيادة مشاركة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي، وإعطاء شركات القطاع الخاص الحرية أكبر نحو الانتقال من الاستثمارات في القطاعات التقليدية إلى القطاعات الأخرى، لتعزيز عملية التنويع الاقتصادي خارج قطاع المحروقات، وتوفير المزيد من فرص العمل، وتشجيع الابتكار والمنافسة خصوصاً بعد انخفاض أسعار النفط إلى مستويات متدنية.

الفرع الثاني: تهيئة المناخ الملائم لجذب الاستثمارات الأجنبية

يمثل الاستثمار الأجنبي أحد أهم آليات التنمية الاقتصادية الهادفة إلى تعزيز النمو الاقتصادي وزيادة الإنتاج مما يؤثر على ميزان المدفوعات، كونه يمثل أحد مصادر التمويل الخارجي، بالإضافة إلى كونه يمثل أحد القنوات التي يحصل من خلالها الاقتصاد الوطني على التكنولوجيا والخبرات الإدارية، فضلاً عما توفره من طاقات إنتاجية جديدة، وفرص عمل متخصصة من أجل الوصول إلى درجة عالية من التنافسية في الأسواق المحلية والعالمية، الأمر الذي يؤدي إلى تنمية صادرات البلد وتنويعها والتقليل من أحادية التصدير، مما يؤدي إلى زيادة الدخل الوطني، وتصحيح الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد، ولكي يحقق تدفق الاستثمار الأجنبي في الجزائر أهدافة يجب تحقيق ما يلي:

- تحسين صورة الجزائر أمام المستثمرين الأجانب، من أجل اقناعهم بجدوى إقامة مشاريعهم الاستثمارية داخل البلاد، ويتم ذلك من خلال مجموعة من الوسائل أهمها الإشهار في جرائد الأعمال، والمشاركة في التظاهرات والمعارض الخاصة بالاستثمار من أجل التعريف بالمنتوج الجزائري، تنظيم ملتقيات حول فرص الاستثمار في الجزائر...إلخ (مقيدش، 2020، الصفحة 119)؛

- ❖ إعادة النظر في القاعدة 51/49 باستثناء قطاع المحروقات وإخضاعها لنصوص تنظيمية شفافة، و كذا ضرورة إلغاء حق الشفعة واستبداله بالترخيص المسبق للاستثمارات الأجنبية، وإلغاء إلزامية تمويلها باللجوء إلى التمويلات المحلية عن طريق البنوك المحلية؛
- ❖ الارتقاء بالبنية التنظيمية والإدارية المنظمة لتدفق الاستثمارات الأجنبية، و تطوير التشريعات المرتبطة بالإدارة والعمل الحكومي ومحاربة الفساد الإداري والمالي، وكذا ضرورة تبني هيكل للحوافز الضريبية وغير الضريبية لمشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر؛
- ❖ توفير البيئة الآمنة للمستثمرين البعيدة عن أية تقاطعات وتجاذبات ذات صلة بالجانب الأمني والسياسي والمالي والإداري، وتقليل المحددات والعراقيل القانونية التي تقف أمام دخول المستثمرين، فضلاً عن تحسين بيئة الأعمال، وتمكين المستثمرين المحليين والأجانب من الاستثمار بالشكل الأمثل(عواد، وعساف، الصفحة 14)؛
- ❖ تدريب وتطوير وتنمية الموارد البشرية وتأهيلها وتدريبها تدريبًا عاليًا في المجالات الإدارية والتسويقية من أجل أن يكون لها دورًا فاعلاً في المشاريع الاستثمارية الكبيرة، ويتطلب ذلك تغيير مناهج التدريب الحالية وفلسفاته لأن كل ما يحدث حالياً في مجال التدريب لا يعدو أن يكون تقليديًا؛ حيث يجب أن تتحول مناهج التدريب واستراتيجياته كليًا إلى إكساب الفرد المهارات التقنية والفنية، وذلك من خلال التركيز على إنشاء المعاهد التكنولوجية بدلاً من الدراسات النظرية في الجامعات التي أثبتت التجارب فشلها في سد الكثير من أوجه الحاجات لتحقيق التنمية المستدامة المنشودة (سمرقندي، 2017)؛
- ❖ تطوير القطاع المالي، وتعزيز القدرة المالية للبنوك، وتطوير وظائفها ووسائلها، وأيضا تطوير السوق المالية الجزائرية وشركات التأمين، بما يساعد على زيادة الاستفادة من الموارد المالية المتوفرة وجذب مزيد من الاستثمارات الأجنبية (مفتاح، 2019، الصفحة 228).

الفرع الثالث: الارتقاء بالاستراتيجيات التصنيعية والاهتمام بصناعات إحلال الواردات

يمكن التمييز بين نوعين من القطاعات وهما: القطاعات القائدة للتنويع، أما النوع الثاني فهي القطاعات التمكينية، وتشمل القطاعات القائدة للتنويع الصناعات القائمة على النفط(oil-based industries)مثل صناعات التكرير والصناعات البتروكيماوية المختلفة وتتسم هذه القطاعات بأنها مملوكة للدولة في أغلبها، ويرجع التوسع في هذه القطاعات لما تتمتع به الدولة من ميزة نسبية في هذه القطاعات، أما قطاعات التمكين فتشمل صناعات الإحلال محل الواردات(import substitution industries) وتضم مجال واسع من

المنتجات التي تقوم الجزائر باستيرادها مثل صناعات الأغذية والمشروبات والملابس والأدوات الكهربائية، ومستلزمات قطاع المقاولات، وتتسم هذه الصناعات بأنها كثيفة الأيدي العاملة كما أنها تكون مملوكة للقطاع الخاص (عبد الحميد، 2018، ص ص84، 85).

و لتحقيق التنمية الاقتصادية المتوازنة في الجزائر لابد من الاهتمام بالتنويع الأفقي والرأسي، وذلك عن طريق استغلال الميزة النسبية للقطاعات القائدة واستغلال الفوائض المحققة بها في تطوير القطاعات التمكينية، كما أن تطوير القطاعات التمكينية يسهم في توفير المزيد من فرص العمل لأنها صناعات كثيفة العمل، وبالتالي الحد من مشكلة البطالة في الجزائر، إلى جانب تنويع هيكل الإنتاج وهيكل الصادرات ومصادر الدخل، وهو ما يتطلب الاهتمام بتحسين وزيادة تنافسية هذه الصناعات.

الفرع الرابع: الاستفادة من المزايا النسبية لكل إقليم

تتطلب عملية التنويع الاقتصادي أيضاً ضرورة الاستفادة من المزايا النسبية للأقاليم المختلفة في الجزائر (خصوصية الأقاليم) وذلك بتجسيد فكرة الاقاليم الاقتصادية عبر رصد الأقاليم المكانية لكل قطاع اقتصادي بهدف انشاء اقاليم ذات جاذبية اقتصادية خلاقة للثروة.

تملك الجزائر شروط الانطلاق الاقتصادي الصحيح، وذلك من خلال الإمكانيات الطبيعية الكبيرة والموارد الاقتصادية المتنوعة و الممتدة على مساحتها الشاسعة، كل هذه المقومات من شأنها أن تجعل من الجزائر قوة اقتصادية كبرى، وبالتالي فإن اعتماد فكرة الأقاليم اقتصادية بين عدد من الولايات تمتلك نفس المقومات الاقتصادية سوف يساهم في تطوير الاقتصاد الوطني و تنويع مصادر الدخل فيه، حيث تعمل هذه الأقاليم الاقتصادية من اجل تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في تلك الولايات بشكل مدروس وبخطوات أسرع وعلى نحو تستطيع معه إقامة المشاريع الاقتصادية الكبيرة، بحكم تخصص كل إقليم والتي من خلالها يمكن تحقيق طفرات اقتصادية كبيرة، عبر تعزيز القدرات الانتاجية للمؤسسات الوطنية مع تعزيز دور القطاع الخاص، وكذا جذب الاستثمارات الأجنبية الراغبة في العمل في مثل هذه المشاريع الكبيرة، والتي سوف تحقق لها العوائد المادية فضلا عن تحقيقها الدعم للاقتصاد الوطني، بالإضافة إلى استيعاب البطالة الكبيرة والتقليل من الاعتماد على الحكومة في زيادة عدد الوظائف، و يمكن ان يكون للحكومة وللجماعات المحلية دور محوري في إنجاح دور هذه الأقاليم من خلال إشراك مصالحها من اجل التنسيق ووضع الخطط والدراسات للمشاريع اللازمة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية لهذه لأقاليم وعليه فإن النجاح الاقتصادي

الذي من الممكن أن يتحقق في ظل فكرة الأقاليم الاقتصادية سوف يدفع هذه الولايات التي تشكل تلك الأقاليم على الاندماج الاقتصادي، والتكامل الاجتماعي والثقافي، وتجميع الكفاءات والطاقات العلمية التي تحتويها تلك الولايات ومنه تعزيز التنويع الاقتصادي للاقتصاد الوطني.

خاتمة واستنتاجات:

إنّ انضمام الجزائر لمنطقة التبادل الحر الافريقي يعتبر خياراً استراتيجياً مهماً، من شأنه أن يمنح لها مستقبلا فرصاً واعدة لزيادة صادراتها نحو الدول الإفريقية، في إطار تعزيز الشراكات التجارية وتحرير التجارة البينية نحو الدول الإفريقية، ويعد هذا التوجه مهم جداً من أجل تنويع القاعدة الإنتاجية و تحقيق الأهداف الاقتصادية لاستراتيجية الانعاش الاقتصادي، التي اعتمدتها الجزائر بهدف ضمان الاستقرار الاقتصادي وتعزيز الاستدامة المالية. وعلى الرغم من أن قطاع المحروقات يمثل عصب الاقتصاد الجزائري باعتباره سلعة ذات أهمية اقتصادية، إلا أن اعتماد الجزائر على سلعة واحدة أصبح يشكل تهديداً حقيقياً للاقتصاد الوطني، خصوصاً في ظل التأرجح المستمر لأسعار النفط في الأسواق العالمية فضلا عمَا فرضته التحولات الجديدة في الاقتصاد العالمي.

وفي هذا السياق ينبغي أن تقوم السلطات الجزائرية بوضع استراتيجية واضحة المعالم ومحددة البرامج والخطط، تسمح بتحويل نموذج النمو الاقتصادي الجزائري الذي يعتمد على قطاع المحروقات إلى نموذج اقتصادي أكثر تنويعاً، ويقوده مبدأ الشراكة مع القطاع الخاص وفتح الاقتصاد أمام جذب المزيد من تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر، من خلال تحسين مناخ الأعمال، تبسيط القواعد التنظيمية والإجراءات الإدارية وتيسير إجراءات بدء الأعمال التجارية، تحسين الحصول على التمويل، وتطوير أسواق رأس المال، وكذا تعزيز الحوكمة والشفافية ومحاربة أشكال الفساد الإداري والمالي، وذلك من أجل التحرر التدريجي من التبعية للمحروقات، والسعي إلى بناء هيكل انتاجي قوي عبر تنمية القطاعات الاقتصادية الأخرى كالزراعة والسياحة والصناعات الخفيفة.. بهدف تعزيز الانفتاح التجاري والتوجه نحو السوق الإفريقية بمزيج متنوع من الصادرات، ولقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- شهد مؤشر (HHI) للصادرات الجزائرية خلال الفترة 2000-2019 استقراراً نسبيا عند مستوى 0,9 ويعزى ذلك إلى وجود تركز في الصادرات الجزائرية، وذلك بسبب هيمنة قطاع المحروقات على إجمالي الصادرات الجزائرية؛

- سجل ميزان المدفوعات الجزائري وخاصة الميزان التجاري عجزاً خلال الفترة 2014-2019، بسبب اعتماد الاقتصاد الوطني على قطاع المحروقات بشكل مفرط، وما تعرض له هذا الأخير من تقلبات كبيرة في أسعاره منذ منتصف 2014؛
- ظلت قدرة الجزائر على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، إذ لا يزال الاقتصاد الجزائري يفتقر إلى المقومات الجاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر؛
- تمتلك الجزائر من الموارد الطبيعية ما يمكنها أن تكون بوابة إفريقيا للتصدير، حيث تحتل موقعا استراتيجيا مهما للتجارة الخارجية خاصة مع الدول الإفريقية ، إلا أن نسبة المبادلات التجارية للجزائر مع الدول الإفريقية لم تتجاوز 5% من حجم التجارة الجزائرية الخارجية سنة 2020؛
- تعتبر منطقة التبادل الحر الإفريقية هي الأكبر في العالم من حيث عدد الدول المشاركة منذ تشكيل منظمة التجارة العالمية، و تهدف إلى خدمة المصالح المشتركة و تعزيز علاقات التبادل الاقتصادية و التجارية بين الدول الأعضاء، من خلال خلق فرص أعمال واعدة وتنشيط حركة التبادل التجاري و وزيادة حجم تدفقات الاستثمار.

ومما سبق يمكن تقديم النقاط التالية التي تعدّ بمثابة توصيات للدراسة:

- ضرورة فتح رأسمال بعض مؤسسات القطاع العام المتعثرة أمام القطاع الخاص المحلي بصورة شفافة، بهدف تحسين حوكمتها وتلبية احتياجات الانتاج و التمويل؛
- ضرورة التنسيق بين مؤسسات الدولة، وإعادة النظر في المنظومة البنكية، من أجل تعزيز التواجد في السوق الإفريقية الواعدة؛
- ضرورة توجيه الاستثمارات الأجنبية نحو تنمية القطاعات الحيوية غير النفطية؛
- ضرورة بناء قاعدة بيانات تتميز بالدقة والشفافية، والانضمام لمختلف المؤشرات الدولية والعربية، من أجل مساعدة المستثمر الأجنبي من اتخاذ قراره بالاستثمار من عدمه؛
- تعزيز دور العمل الدبلوماسي الجزائري وتفعيل آليات الدبلوماسية الاقتصادية، من أجل التعريف بالمنتوج الجزائري في الخارج وترويج صورة الجزائر وعرض ميزاته من أجل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، بهدف ترقية الصادرات خارج المحروقات.

الهوامش:

أولا: باللغة العربية

1. الحيدوسي أحمد(2021)، **دراسة استشرافية لمستقبل الجزائر في منطقة التبادل الحر الإفريقية** ، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، المجلد 10، العدد01، جامعة البليدة 02، الجزائر، ص 188-203.

2. المملكة العربية السعودية، وزارة الاقتصاد والتخطيط(2013)، **مؤشرات قياس التنويع الاقتصادي بخطط التنمية**.
3. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات(2018)، **التقرير السنوي** ، الكويت.
4. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات(2019)، **التقرير السنوي** ، الكويت.
5. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات(2019)، **تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية (مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار**، الكويت.
6. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات(2020)، **التقرير السنوي** ، الكويت.
7. إسماعيل محمد محروس (1997) ،**اقتصاديات الصناعة والتصنيع** ،دار الاسكندرية ، مصر.
8. بدر أحمد قايد، ومحمد جابر السيد(2013)، **معوقات تحقيق التنويع الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي (مع الإشارة إلى دولة قطر)**، ورشة عمل، وزارة الاقتصاد والتخطيط، المملكة العربية السعودية.
9. بن الشيخ توفيق (2017)، **تطوير القطاع الخاص خيار إستراتيجي لتفعيل التنويع الاقتصادي في الدول المنتجة للنفط - حالة الجزائر -**، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، المجلد 04، العدد01، جامعة أم البواقي الجزائر، ص585-600.
10. لبزة هشام، و حاقة حنان(2017)، **أثر التنويع الاقتصادي على التنمية الاقتصادية**، الملتقي الدولي حول: أزمة النفط: سياسات الإصلاح والتنويع الاقتصادي، جامعة عنابة، الجزائر.
11. ممدوح عوض الخطيب (2014)، **التنويع والنمو في الاقتصاد السعودي**، المؤتمر الأول لكليات إدارة الأعمال بجامعات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الرياض، المملكة العربية السعودية.
12. منصور أحلام، و بن عمر آسيا (2018)، **القطاع الفلاحي كمصدر للتنويع الاقتصادي وأداة للتنمية الاقتصادية دراسة حالة الجزائر**، مجلة دفاتر اقتصادية، جامعة الجلفة، الجزائر، المجلد 09، العدد 01، ص75-94.
13. منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية (2019)، **الحواجز غير الجمركية آلية الإبلاغ والرصد والإزالة**، دليل نظام المستخدمين العموميين.
14. منظمة الشفافية الدولية (دت)، مؤشر مدركات الفساد للسنوات 2012-2020.
15. منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك) (2020)، التقرير السنوي، الكويت.
16. مفتاح صليحة(2020)، **نوعية المؤسسات وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر -دراسة قياسية-**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سيدي بلعباس، الجزائر.
17. مقيدش فاطمة الزهراء(2020)، **آليات تطوير الإستثمار الأجنبي المباشر لتحقيق النمو المتوازن في الإقتصاد الجزائري**، Revue Finance & marchés، المجلد 07، العدد 03، جامعة مستغانم، الجزائر، ص108-127.
18. عاطف لافي مرزوك(2013)، **التنويع الاقتصادي في بلدان الخليج العربي مقاربة للقواعد والبدائل**، مجلة الاقتصادي الخليجي العدد 24،جامعة البصرة، العراق، ص 05-52.
19. عبد الحميد خالد هاشم(2018) ، **التنويع الاقتصادى والتنمية المتوازنة في المملكة العربية السعودية الفرص والتحديات**، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، المجلد19، العدد 01، جامعة القاهرة، مصر، ص 75-98.
20. قروف كريم محمد (2020)، **تحليل مؤشر تنويع هيكل التجارة الخارجية في الجزائر باستخدام معامل هيرفندال-هيرشمان**، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، المجلد 07، العدد 01، جامعة أم البواقي، الجزائر، ص 237-256.

ثانيا: باللغة الأجنبية

21. Cadot Olivier , et al(2011) , **Trade Diversification, Income, and Growth: What Do We know?** FERDI, Working paper 33, Development Policies, France.

22. KAMGA Séverin Yves(2008), **Diversification Economique En Afrique Centrale : Etats Des Lieux Et Enseignements**, MPRA, NO9602, Bibliothèque de l'Université de Munich**,** munich.
23. V. Ofa Siope, et al(2012), **Export Diversification and Intra-Industry Trade in Africa**, United Nations Economic Commission for Africa . Addis Ababa.

ثالثا: مواقع الانترنيت

24. المعهد العربي للتخطيط (2014)، **التعريف بمفهوم التنويع الاقتصـــادي وأهدافه ومحدداته**، برنامج تدريبي ، الأردن متاح على الرابط: http://www.arab-api.org.
25. الخايفي ثريا بنت ثاني بن علي(دت) ،**الحالة الراهنة للتنويع الاقتصـــادي في دول الخليج**، المجلس الأعلى للتخطيط سلطنة عمان، متاح على الرابط:
https://gulfpolicies.org/2019-05-18-07-26-26/94-2019-06-27-09-51-26/1434-2019-07-01-10-48-26.
26. ج ج د ش وزارة التجارة وترقية الصادرات(دت)، **احصائيات وحصائل**، متاح على الرابط:
https://www.commerce.gov.dz/ar/statistiques/echanges-commerciaux.
27. ج ج د ش، وزارة الشؤون الخارجية (دت)، **منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية**، متاح على الرابط:
http://www.mae.gov.dz/Zone-de-libre-echange-AR.aspx.
28. وكالة الأنباء الجزائرية (دت)، **نفط: الجزائر تتوفر على احتياطات مؤكدة تقدر ب1.340 مليون طن**، متاح على الرابط:
https://www.aps.dz/ar/economie/86567-1-340
29. سمرقندي نهلة(2017)، **جذب الاستثمارات الأجنبية يتطلب تحسين بيئة الأعمال وتطوير الأنظمة الاستثمارات الأجنبية أحد خيارات تعزز أداء الاقتصاد الخليجي وتحقيق التنمية المستدامة**، مجلة آراء حول الخليج، العدد 119 متاح على الرابط: https://araa.sa/index.php?view=article&id=4093:2017-05-07-11-01-47&Itemid=172&option=com_content.
30. عواد خالد روكان وعساف نزار ذياب (دت)، **متطلبات التنويع الاقتصادي في ظل فلسفة ادارة الاقتصاد الحر**،جامعة الأنبار، العراق، متاح على الرابط: http://ufds.uofallujah.edu.iq/dspace/bitstream/123456789/903/1.
31. خريس ربيعة (دت)، **عبربوابة "السوق الحرة".. الجزائرتعود إلى أحضان إفريقيا بعد سنوات من الانحسار**، متاح على الرابط: https://www.noonpost.com/content/38284.
32. ج ج د ش، وزارة المالية (دت)، متاح على الرابط: http://www.dgpp-mf.gov.dz/index.php/retrospective
33. Sunshine Profits Tools for Effective Gold & Silver Investments(wd), **Geographical Diversification** Available at the link: https://www.sunshineprofits.com/gold-silver/dictionary/geographical-diversification/.

الملاحق

الملحق رقم 01: هيكل الصادرات الجزائرية خلال الفترة 2000-2019 الوحدة (مليون $ أمريكي)

السنوات	الصادرات الكلية	المواد الغذائية	الطاقة والزيوت	المواد الأولية	المواد نصف المصنعة	التجهيزات الفلاحية	التجهيزات الصناعية	السلع الاستهلاكية
2000	**22 031**	32	21 419	44	465	11	47	13
2001	**19 132**	28	18 484	37	504	22	45	12
2002	**18 825**	35	18 091	51	551	20	50	27
2003	**24 612**	48	23 939	50	509	1	30	35
2004	**32 083**	59	31 302	90	571	0	47	14
2005	**46 001**	67	45 094	134	651	0	36	19
2006	**54 613**	73	53 429	195	828	1	44	43
2007	**60 163**	88	58 831	169	993	1	46	35
2008	**79 298**	119	77 361	334	1 384	1	67	32

49	42	0	692	170	44 128	113	**45 194**	**2009**
30	30	1	1 056	94	55 527	315	**57 053**	**2010**
15	35	0	1 496	161	71 427	355	**73 489**	**2011**
19	32	1	1 527	168	69 804	315	**71 866**	**2012**
17	28	0	1 458	109	62 960	402	**64 974**	**2013**
11	16	2	2 121	109	60 304	323	**62 886**	**2014**
11	19	1	1 597	106	32 699	235	**34 668**	**2015**
19	54	0	1321	84	28221	327	**30026**	**2016**
20	78	0,29	1410	73	33261	349	**35191**	**2017**
33	90	0,31	2336	92	38872	374	**41797**	**2018**
36	83	0,25	1957	96	33243	408	**35824**	**2019**

المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على: ج ج د ش، وزارة المالية

الملحق رقم 02: حالة الجزائر من حيث الاحتياطيات المؤكدة، الانتاج واجمالي استهلاك الطاقة

السنوات	2019	2020*	التغير(%)
الاحتياطيات المؤكدة من النفط الخام (مليار برميل)	12,2	12,2	-
الاحتياطيات المؤكدة من النفط الخام من اجمالي العالم (%)	0,96	0,91	5,49 -
الاحتياطيات المؤكدة من الغاز الطبيعي (مليار متر مكعب)	4504	4504	-
الاحتياطيات المؤكدة من الغاز الطبيعي من اجمالي العالم (%)	2,2	2,19	0,46 -
اجمالي انتاج الطاقة (ألف برميل مكافىء نفط / يوم)	3016,7	2778,8	8,56 -
انتاج النفط (ألف برميل / يوم)	954,2	838,5	13,80 -
الغاز الطبيعي المسوق (مليار متر مكعب)	90	84,8	6,13 -
اجمالي استهلاك الطاقة (ألف برميل مكافىء نفط / يوم)	1273	1199,7	6,11 -

* بيانات تقديرية

المصدر: من اعداد الباحثين اعتماداً على: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك) ، 2020.